انعكاسات تأخر إجراء التعداد السكاني في العراق على التنمية الاجتماعية دراسة اجتماعية تحليلية

أ.م.د. حارث حازم أيوب م. فراس عباس فاضل البياتي

قسم علم الاجتماع

كلية الآداب / جامعة الموصل

تاريخ تسليم البحث: ٢٠١٢/٤/١٧ ؛ تاريخ قبول النشر: ٢٠١٢/٨/١٢

ملخص البحث:

تعتمد الدراسات السكانية على متغيرات منها (الجنس، والعمر، والحالة المعاشية، والمستويات التعليمية)، وهي المتغيرات نفسها التي تقوم عليها عملية التنمية الاجتماعية، ونظرا لوجود هذه العلاقة الوثيقة وجب أن تكون البيانات السكانية، التي توفرها الإحصاءات الحيوية في متناول المخططين لرسم أو لتحديد تصوراتهم فيما يتعلق بتحقيق أهداف البحث، وللوصول إلى معرفة الدور الحقيقي، والسلبيات التي رافقت تأخر التعداد السكاني في العراق والذي شكل فجوة حقيقية بين أرقام الإحصاءات ومتغيراتها السابقة من جهة والتخمينات التي أصبحت بديلا عن بيانات التعداد الذي كان من المفروض إجراؤه في العراق خلال عام ٢٠٠٧، جاء بحثنا هذا للكشف عن ما تركه تأخر التعداد السكاني على التنمية الاجتماعية في العراق.

The reflections of the delay of conducting census in Iraqi on social development. An analytical social study

Asst. Prof. Dr. H. H. A. Lect. F. A. F.

Department of Sociology

College of Arts / Mosul University

Abstract:

Population studies are based on some variables including (sex, age, living status, and educational levels). They are the same variables on which the process of social development depends. Due to this close relationship, the population data, provided by dynamic statistics , should be at the disposal of planners so as to achieve the objectives of the comprehensive development.

In order to know the role vole and the disadvantages which consequences of delaying the census in Iraqi and which constitutes a real gap between the figures and the variables of the previous censuses on one hand, and the predictions which became an alternative to the census data which was supposed to be conducted in 2007, this research tries to show the effect of this delay.

المبحث الأول : الإطار المنهجي للبحث

١. مشكلة البحث

للبيانات السكانية دورها الفاعل في التخطيط للتنمية الاجتماعية ، فهي تعد من الأسس المنهجية في رسم الخطة ، فبدون وجود بيانات عن السكان (الحجم والنوع) اللذين هما وسيلة التنمية وغايتها ، لا يمكن ان يكون هناك تخطيط ناجح هادف إلى بلوغ السياسات التنموية المرجوة ، فمن المعلوم ان القائمين على رسم الخطط التنموية يحتاجون إلى البيانات السكانية ، وعملية التنمية الاجتماعية بكافة قطاعاتها (التعليمية ، والصحية ، والخدمات الارتكازية) ، تحتاج في طياتها إلى قاعدة بيانات متكاملة عن السكان، اذ ان الدراسات التخطيطية تشير الى ان العملية التخطيطية تحتاج إلى قاعدة بيانات سكانية متكاملة عن سكان المجتمع، وبما ان التعداد السكاني هو الذي يزودنا بالبيانات والمعلومات السكانية عن المجتمع، لذا نرى ان تاخر اجراءه عقبة كبيرة في رسم سياسات التخطيط والتنمية وبما انه تاخر التعداد السكاني في العراق والذي كان المفترض ان يجري في عام ٢٠٠٧ ، اثر على كافة مرافق الحياة في المجتمع بما فيها التنمية الاجتماعية ، وهنا تكمن مشكلة بحثنا في تأخر التعداد السكاني في العراق وانعكاساته على العملية التنموية.

٢. أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من جانبين :ـ

١- النظري والذي يتلخص بالمعلومات التي يتوصل اليها البحث والتي تشكل إضافات إلى حقول المعرفة المختلفة وخاصة حقلي علم اجتماع التنمية وعلم اجتماع السكان .

٢- الميداني يحاول البحث الوصول إلى نتائج وتوصيات في معالجة انعكاسات تأخر التعداد على التنمية الاجتماعية العراقية تمهيدا لحلها والتقليل من آثارها السلبية في قطاعات التنمية الاجتماعية.

٣. أهداف البحث

يهدف البحث إلى ما يلي :ـ

١- التعرف على أسباب تأخر إجراء التعداد السكاني .

٢- تشخيص الانعكاسات التي يتركها تأخر إجراء التعداد السكان على البيانات التي يعتمد عليها في معرفة حاجات المجتمع في التنمية والتطور .

٣- تقديم بعض المقترحات والتوصيات التي يمكن ان تساعد في اجراء التعداد السكاني في واتخاذ الأساليب المناسبة التي تساعد العاملين على التعداد والمخططين المستفادين .

٤. نوع البحث ومناهجه

يعد هذا البحث من البحوث الوصفية التحليلية التي تحتاج إلى منهج أو أكثر من منهج في تحقيق أهدافه ، وقد اعتمد البحث منهجين لبلوغ أدق النتائج وهما (**المنهج التاريخي**، المنهج الاستقرائي أو الاستنتاجي)

١ـ المنهج التاريخي

يستعمل هذا المنهج للتعرف على اصل الظاهرة المراد دراستها من خلال إطلاع الباحث على مصادر علمية تخص موضوع الدراسة ويستعمل المنهج التاريخي في البحوث الاجتماعية للوصول إلى مبادئ وقوانين عامة عن طريق تحليل الحقائق المتعلقة بالمشكلات الإنسانية والقوى الاجتماعية التي شكلت الماضي والحاضر. ويمكن القول ان ابن خلدون كان أول من نبه إلى هذا الفرق حين عد التاريخ منهجاً لدراسة ظواهر العمران المتكررة وليس لدراسة الأحداث والوقائع الفريدة[١]، وقد أوضح الدكتور إحسان محمد الحسن هذه العلاقة بين علم الاجتماع والتاريخ فإن الأول يرتبط بالثاني ارتباطاً وثيقاً طالما انه غالباً ما يرجع إلى الماضي للوقوف على طبيعة الحقائق الاجتماعية وتطورها ومعرفة الوظائف التي كانت تؤديها للبناء الاجتماعي وعناصره التكوينية[٢] ويرى راد كلف بروان ان التاريخ يستعمل الطريقة الايديوغرافية Idiographic في اشتقاق وتدوين حقائقه ومعلوماته، أي طريقة العامل الواحد التي تعنى بسرد ما حدث في الماضي فقط من دون التطرق إلى الربط الموزون المعتمد على التأمل الموضوعي للأسباب والمؤثرات التي أدت إلى وقوع الحادثة. أما علم الاجتماع فسيتعمل الطريقة العامة في اشتقاق واستنتاج حقائقه ومعلوماته، أي الطريقة التي ترتكز الى دراسة وتحليل العوامل والقوى الاجتماعية المختلفة دراسة موضوعية علمية تتعلق بطبيعة

---

[١] عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي، ط١، مكتبة القاهرة، القاهرة، ١٩٧١، ص٢٦٥.

[٢] إحسان محمد الحسن، الأسس العلمية لمناهج البحث العلمي، دار الطليعة، بيروت، ١٩٨١، ص٣٧.

الظاهرة الاجتماعية التي يرغب الباحث الاجتماعي في دراستها وتحليلها.[١] لقد تتبعنا طبقاً للمنهج التاريخي جذور التعدادات وتراكماتها وآثارها وعلاقاتها مع بعضها وصولاً إلى الحدث نفسه في إطار المجتمع العراقي ذاته.

٢ـ المنهج الاستقرائي أو الاستنتاجي

الاستقراء في المنطق هو تتبع الجزئيات في التوصل إلى حكم كلي أو الوصول عن طريق الملاحظة من الخاص إلى العام، وتتكون في العملية الاستدلالية التعليمات أو القوانين أو المبادئ وعلى ذلك فالجزء الأكبر من المعرفة البشرية له طابع استقرائي أو تجريبي ما دام يتألف من تعميمات تجريها على تجربتها الحسنة[٢]، أي إن الاستقراء هو حكم كلي لوجود ذلك الحكم في جزيئات ذلك الكل،إما كلها وهو الاستقراء التام وأما أكثرها وهو الاستقراء المشهور بالناقص ويرى بعض الباحثين أن الاستقراء وبحسب قواعد "فرانسيس بيكون" و " استيوارت ميل"، هو البحث عن العلة من حيث انه يحاول حصر علة ظاهرة ما في ظاهرة أخرى معينة وكان أرسطو قد عد الاستقراء انتقالاً من المعلوم إلى المجهول من الجزئي إلى الكلي.[٣]إن المنهج الاستقرائي يقوم على أساس الملاحظة المنظمة للظواهر وفرض الفروض وأجراء التجارب وجمع البيانات وتحليلها للتثبت من صحة الفروض أو عدم صحتها[٤] .

ومع اننا في واقع الحال عايشنا جزءاً من تجربة التعدادات السكانية لكننا من خلال المنهج الاستقرائي كنا نستخدم ملاحظات غيرنا ممن عايشوا التجربة كاملة وواكبوا أحداثها أو ممن بحثوا فيها طبقاً لملاحظات مماثلة.

وفي كل الأحوال فان المنهج الاستقرائي قد وفر لنا رؤية أساسية وضرورية للأحداث عبر طابعها التراكمي اذ استفدنا من هذا المنهج في التعرف على المعوقات التي تواجه التعداد السكاني في العراق وقمنا بدراسة الجزيئات تمهيداً للوصول إلى المعوق الأساسي الذي تمثل بالمعوق السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

---

[١] إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع، دراسة تحليلية في النظريات والنظم الاجتماعية، جامعة بغداد، بغداد، ١٩٨٨، ص٥١.

[٢] احمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٧٨، ص٢١٣.

[٣] مراد وهبة، المعجم الفلسفي، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٦٦، ص٢٥.

[٤] عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي، مصدر سابق، ص٢٦.

٥. مفاهيم البحث

١. التعداد السكاني: هو "مجموع العمليات لجمع وأعداد ونشر المعلومات الديموغرافية عن كافة الأشخاص كافة في قطر أو في منطقة معينة في زمن معين " ، ويعد من اهم مصادر المعلومات السكانية، والذي يتمثل في معرفة عدد الناس القاطنين في منطقة جغرافية معينة _ قطراً معيناً_ وهذة التعدادات تعطينا المعلومات حول السكان وعددهم وخصائصهم الحضارية، والثقافية ، والاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية ، والدينية ، والعرفية وغيرها من الامور المتعلقة بحياتهم ومواطن سكناهم [١] .

٢. التنمية الاجتماعية : هي عملية رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للفرد والمجتمع لغرض تحقيق الرفاهية وتكامل عناصر حياتهما.ويرى البعض بان التنمية الاجتماعية تعني الجهود التي تبذل لإحداث سلسلة من التغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع وذلك بزيادة قدرة أفراده على استغلال الطاقة المتاحة إلى أقصى حد ممكن لتحقيق اكبر قدر من الحرية والرفاهية لهؤلاء الأفراد بأسرع من معدل النمو الطبيعي، ويرى روب Roupp أن التنمية الاجتماعية هي عبارة عن تغير من " مواقف غير مرغوب فيها إلى مواقف أخرى مرغوب فيها وذلك عن طريق استخدام الموارد البشرية من اجل إعطاء هذا التغيير مظهرا منطقيا لغرض تحقيق الأهداف المتوخاة " ، فالتنمية الاجتماعية بوصفها مفهوما تشير إلى عمليات مخططة وموجهة يتم بواسطتها إحداث تغير اجتماعي مقصود ومرغوب في أبنية المجتمع ووظائفه وفي مواقف الأفراد والجماعات نحو أنفسهم ونحو المجتمع [٢] ،اما تعر يف تقرير التنمية البشرية للتنمية الاجتماعية فهو تنمية الناس بواسطة الناس من اجل الناس[٣].

المبحث الثاني : التعداد السكاني (المعطيات الإحصائية) .

بدأ تعداد السكان في الحضارات القديمة، كما في بابل، ومصر، والصين، وروما، لتحديد الأهداف المالية والعمالة والعسكرية، واقتصر عادة على رؤساء الأسر السكنية والذكور في عمر الخدمة العسكرية ودافعي الضرائب والمواطنين البالغين ويندر قديما إحصاء النساء والأطفال، لذا تعدالمعطيات الإحصائية (Statistical Date) بمثابة المادة الخام للدراسات السكانية، لأنها توضح كم من الناس أو الأحداث في تاريخ معين أو في فترة زمنية معينة فهي

---

(١) مليحة عوني القصير، ومعن خليل العمر، المدخل الى علم الاجتماع ،مديرية دار الكتب للطباعة والنشر _ بغداد، ١٩٨١، ص٢٥٩.

(٢) نادر فرجائي، عن البشر والتنمية في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، السنة الحادية عشر، العدد ١١٣، تموز / يوليو، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ١٩٨٨ ص ٤.

(٣)الأمم المتحدة تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠ نيويورك ص ٢٢

تمدنا بالإعداد الكمية الكافية لتحقيق بعض إغراض التحليل السكاني مثل (إعداد المواليد التي وقعت في الأعوام السابقة، والفئات العمرية للسكان)، والواقع أن ترجمة كلمة التعداد بالانكليزية (Census) مستمدة أصلا من الكلمة اللاتينية (Censure) إي بمعنى القيمة، أو الضريبة[١].

إن تعداد السكان هو أهم مصدر من المصادر دراسة السكان وخصائصهم وتغيراتهم، ولعل تعدادات السكان هي أولى العمليات الإحصائية المهمة التي فكر فيها الإنسان منذ القدم لإغراض متعددة (الخدمة العسكرية ، أو لجمع الضرائب ، أو للقوة العاملة) وتجدر الإشارة إلى أن أغلبية دول العالم تجري تعدادات لسكانها منذ القدم والى وقتنا الحاضر، والتعداد هو "مجموع العمليات لجمع وأعداد ونشر المعلومات الديموغرافية عن كافة الأشخاص في القطر أو في منطقة معينة في زمن معين "، التعداد السكاني ، هو مَسْح عام تقوم به حكومة وطنية بهدف جمع معلومات حول المجتمع الذي تحكمه. ويُستخدم هذا التعبير عادة للإشارة إلى التعداد السكاني إلا أن هناك إحصاءات أخرى تتقصى موضوعات أخرى كتلك المتعلقة بالإسكان والزراعة والتصنيع. ويحدد الإحصاء السكاني مقدار عدد السكان فضلا عن معلومات أخرى كالسن والعمالة والدخل والعِرْق والجنس، وتقوم حوالي ٩٠ %من دول العالم بإحصاءات سكانية [٢].

وقسم المختصون التعداد إلى ثلاثة نماذج وهي:

١- **التعداد النظري** : ويعني حصر السكان بحسب أماكن إقامتهم، أي أن أفراد الأسرة الغائبون أو المهاجرون يدخلون في التعداد مع الأفراد الموجودين.

٢- **التعداد الفعلي** : ويعني حصر السكان كما هم في أماكنهم عند التعداد، بصرف النظر عن كونهم من سكان مكان التعداد أو غرباء عنه فالأفراد الوافدون إلى مكان التعداد منذ وقت قريب أو بعيد يدخلون في التعداد الفعلي.

٣- **التعداد النظري والفعلي** : ويعني تسجيل الأفراد في كلا الحالتين السابقتين الذكر. وهو المستخدم في التعدادات السابقة في للعراق [٣]، يعدالتعداد من أهم واكبر المصادر الإحصائية

---

(١) فراس عباس فاضل ألبياتي، مورفولوجيا السكان _ موضوعات في الديموغرافيا_، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، لبنان، ٢٠٠٩، ص ٢٥.

(٢) عبد الحسين زيني، وآخران، الإحصاء السكاني ، دار الكتب للطباعة والنشر ، بغداد، ١٩٨٠، ص ٢٠ -٢١.

(٣) فراس عباس فاضل البياتي ، علم اجتماع السكان ، دار الجيل للطباعة والنشر، بيروت ، ٢٠١٢، ص٤٧.

على الإطلاق وهو ذو فائدة كبرى للدولة في عملية التخطيط والتنمية وغيرها. وللتعداد هدفان:

- **هدف أستاتيكي جامد** إذ هو صورة فوتوغرافية للمجتمع السكاني في لحظة زمنية معينة.
- **هدف ديناميكي متحرك** إذ يعتبر كل تعداد كنقطة في سلسة زمنية ،لمعرفة اتجاهات التغيرات الديمغرافية زمنيا [١].

فالتعداد العام للسكان يعطينا إذن صورة للمجتمع رغم أن المجتمع السكاني دائم الحركة والتغير وتأثرا الأحداث الحيوية المختلفة فالمشهد البشري في حركة دائمة بفعل ما تضيفه الولادات وما تلغيه الوفيات ويمكن من إضافة أسئلة معينة للتعداد التعرف على التاريخ الماضي للمجتمع السكاني، وللتعداد فوائد عديدة هي تعيين الالتزامات العسكرية والضريبية والعملية للأفراد في المجتمع، ثم التعرف على عوامل كالهجرة والخصوبة والخصائص الاقتصادية ، ومحددات الأمن الاجتماعي التي تصاحب عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع، ولا سيما توفير المعطيات حول الخصائص الهامة للسكان والتي تحتاجها الحكومات والمصالح والتعليم وهيئات البحث وجمهور المواطنين لرسم الخطط العلمية ومواجهة المشاكل الحياتية .

وتتبع معظم الحكومات إجراءات معينة من أجل الحصول على معلومات دقيقة وكاملة، وتحاول الحكومة أولاً أن تتصل بكل فرد بشكل مباشر أو غير مباشر. ثم تحاول ثانيًا أن تجمع المعلومات من كل الأفراد في الوقت نفسه، وثالثاً، تتجنب معظم الإحصاءات سؤال الناس حول موضوعات قد تسبب لهم حرجًا، أو تؤثر على إجاباتهم كموضوع الضرائب، وأداء الخدمة العسكرية الإلزامية. وأخيراً تُجري معظم الحكومات إحصاءاتها السكانية بفوارق زمنية منتظمة أي مرة كل عشر سنوات مثلاً. وتسمح مثل هذه السياسة بالرصد المنتظم للتغيرات والتوجهات التي تطرأ في المجتمع[٢]

يعرف التعداد دوليا بأنه العملية الكلية لجمع وتجهيز وتقويم وتحليل ونشر البيانات الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بكل فرد في قطر أو جزء محدد العالم وفي زمن محدد ويحتوي هذا التحليل على عدد من العناصر الهامة[٣]: -

---

(١) طه حمادي الحديثي ، جغرافية السكان ، ط٢، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل، ٢٠٠٠، ص٢٥

(٢) عبد علي الخفاف، ومحمد احمد عقله المؤمني، الأطلس الديموغرافي للوطن العربي ، مؤشرات عام ٢٠١٠، دار عمان –الأردن،١٩٩٦، ص ١٢٠.

(٣) طه حمادي الحديثي ، جغرافية السكان ، المصدر السابق، ص٢٦.

- **الصفة الرسمية:** يجب أن يتم تحت الإشراف الحكومي بناء على التشريعات والقوانين. فالتعداد ليس بعملية خاصة يسيرة تقوم بها أي مؤسسة ليست لها الصيغة الحكومية وإنما هي عملية كبيرة تحتاج إلى تخطيط وتكاليف لذلك يتم تخصيص جهاز قائم بذاته للقيام بعملية التعداد على أن تسن الدولة القوانين التي تكفل سرية البيانات وتحديد السلطات المسؤولة والخاصة بعملية إجراء التعداد .
- **الآنية:** يجيب أن يكتمل العد في زمن مؤقت (محدد) فالقاعدة العامة هي تخصيص يوم كامل لهذا الغرض ولا شك في ان لحظة التعداد تعتبر هامة فهي تفصل بين وفاة شخص وولادة أخر.وقد يبدو للوهلة الأولى أن تعين يوم التعداد عملية سهلة والواقع انه إحدى المشاكل الرئيسية في التعداد .فهناك مشاكل الاختيار والتحديد ولا سيما في تعيين اليوم الذي تكون فيه الدولة في حالة طبيعية تماما وكثيرا ما يكون من الصعب إتمام العدد في يوم واحد أو أسبوع واحد أحيانا .
- **الشمولية** : يجب تحديد الحدود الجغرافية لمنطقة شمول التعداد . منطقة محددة بدقة مثل قطر بأكمله أو وحدات أدارية محددة داخل هذا القطر وإلا فان التعداد يفقد معناه والغرض منه. على أن يشمل كل شخص حي في هذه الوحدات دون حذف أو ازدواج.
- **العد الفردي:** وحدة العد في التعداد هي الفرد ويجب أن تتضمن البيانات كل الأحوال الشخصية لكل فرد يعيش في المجتمع حتى يمكن تصنيف السكان فيما بعد بحسب هذه الخصائص مثل التصنيف حسب العمر –الحالة التعليمية –النشاط الاقتصادي وغير ذلك تصنيفا متقاطعا في جداول التعداد النهائية.
- **الـدوريـــة:** أي يتم إجراءه في اوقات منتظمة (**١٠ سنوات**) ومن الأفضل أن تجرى التعدادات في مدد زمنية متساوية وتحصل عموما كل عشر سنوات، وذلك حتى تسهل عملية المقارنات الزمنية والدولية واستخدامها في تقديرات الاتجاهات الديمغرافية المختلفة وبعد ذلك يمكن إعداد البيانات ونشرها حسب المناطق الجغرافية ويجرى التعداد بإتباع إحدى الطرق .

* **طريقة العد الفعلي:** وهو عد للسكان حسب أماكن وجودهم فعلا يوم التعداد بغض النظر في مواطنهم الأصلية.

* **طريقة العد حسب الإقامة المعتادة:** ويتم بمقتضاه حصر أشخاص بحسب أماكن إقامتهم المعتادة [١]،وإذا كانت التعدادات تختلف في كيفية عد السكان فهي أيضا تتباين في كمية وقيمة المعلومات التي تهدف الحصول عليها ويسجل التعداد خصائص متعددة للسكان مثل –النوع – السن –الحالة المدنية –محل الميلاد –عدد الأطفال –النشاط الاقتصادي –الحالة التعليمية،

[١] عبد الحسين زيني، وآخرون، الإحصاء السكاني ، المصدر السابق، ص ٢٠ - ٢١.

يتمثل الهدف الرئيسي لتعداد السكان في توفير البيانات الأساسية اللازمة لصنع السياسات والتخطيط على مستوى الدولة بغية وضع برامج سليمة ترمي إلى تعزيز رفاهية البلاد وسكانه، وتستخدم نتائج تعداد السكان أيضا في إدارة البرامج وتقيمها في ميادين مختلفة مثل التعليم – الصحة –السكن –النقل –الخدمات الاجتماعية والعديد من الجوانب الأخرى في حياة المجتمع البشري[١]. وبعد القاء الضوء على التعداد السكاني نرى من الضروري التعريف بقطاعات التنمية التي تعتمد على نتائج التعداد السكاني في تحديد حجم الأفراد ونوعيته الخدمات التي يحتاجونها.

المبحث الثالث : التعريف بقطاعات التنمية .

أولا : التعليم

إن كل مجتمع يُعد نتاجاً فريداً في تاريخه وفي علاقاته ببقية المجتمعات، ومع ذلك فان هذه المجتمعات على الرغم من اختلافها هذا فان لها خصائص مشتركة منها أنها أنظمة اجتماعية وبالنتيجة فإنها تتطلب وظائف عالمية مشتركة خصوصاً إذا كانت ترغب في البقاء والاستمرار، والتعليم هو العملية المتصلة ببعض هذه الوظائف العالمية، وان هذه الحقيقة عن التعليم موجودة في كل المجتمعات[٢] ، لذا نجد أن التعليم المنظم يعد عنصراً جوهرياً في عملية التنمية الاجتماعية[٣]، ويؤكد ذلك ما نراه في معظم الأقطار من أخذ التعليم الجانب الأعظم من مجموع التخصيصات الاجتماعية ثم يتبعه المجال الصحي[٤] ذلك أن للتعليم وظيفتين أساسيتين فهو من جهة ينقل الثقافة من جيل إلى جيل ويهيئ ويؤهل الأفراد للتكيف مع حضارة معينة[٥] ويمكن القول إن الهدف النهائي للتعليم هو تنمية الشخصية الإنسانية ، إذ انه يشكل حقاً من حقوق كل إنسان في هذا العالم فضلاً عن فوائد ومزايا التعليم التي لا تنتهي. لذا نجد ان الإنسان يستمر في طلب العلم ما دام حياً.

وبناءاً على ذلك نجد أن التخطيط للتعليم قد أصبح من الضروريات الملحة بالنسبة لجميع الدول وخصوصاً للتي هي اقل نمواً من غيرها لمواجهة متطلبات واحتياجات المجاميع السكانية.

---

(١) نوما ماك آرثر، المدخل للإحصاء السكاني ، ترجمة : عبد الحليم القيسي،وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، بغداد، ١٩٨١، ص ٥٠.

(2) Smelser, Neil, J.; Sociology: An Introduction, Jon Wiley and sons, Inc. New York, 1973, p.248.

(3) Asher, Robert, E. and others; Development of the Emerging countries, An Agenda for Research; the Brookings Institution, Washington, D.C. 1962, P84.

(4)United Nations; Social Development, in Asia…. Retrospect and Prospect; New York, 1971, P.38.

(5) Semlser, N.J.; Ibid.p. 26.

ويشكل التعليم عادة مراحل عديدة منها مرحلة ما قبل المدرسة، ومرحلة التعليم الابتدائي فالتعليم العام الذي يشتمل على مرحلة المتوسطة والثانوية والتعليم الفني الذي يعنى بإعداد الفنيين بمختلف الاختصاصات اللازمة لمشاريع التنمية في كل من قطاعات (الزراعة والصناعة والتجارة) فضلاً عن معاهد إعداد المعلمين والمعلمات وهذا النوع يعنى بتخريج المعلمين والمعلمات ذوي الاختصاص لأداء دورهم في العملية التعليمية كذلك فان من مراحل التعليم مرحلة التعليم الجامعي التي تعنى بتخريج القادة والباحثين في مجالات مختلفة علمية كانت أم إنسانية. وتأتي المرحلة الأخيرة التي تشتمل على البحث العلمي، حيث لابد من استخدام العلم في خدمة أهداف التنمية، إن المراحل الواردة سابقاً تشكل البناء الأساسي للمؤسسة التعليمية في اغلب دول العالم ومنها القطر العراقي. إذ تقوم المؤسسة التعليمية في العراق على استراتيجية تعليمية تتكفل الدولة بموجبها توفير حق التعليم بالمجان لجميع الناس المؤهلين في مختلف مراحله، وتتولى وزارة التربية رسم السياسة العامة للتربية والتعليم ووضع الخطط و الإشراف على تنفيذها، وتقوم المديريات العامة في المحافظات بالإشراف على سير العملية التربوية وتوفير متطلباتها المادية والفنية بالتنسيق مع مركز الوزارة [١]، أما في التعليم العالي والبحث العلمي فتشرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي على إدارته وتنظيمه ورسم سياسته [٢] .

ثانياً. الصحة

في الواقع هنالك عدة تعاريف لمفهوم الصحة. منها تعريف منظمة الصحة الدولية والقائل بان الصحة هي: " حالة الاكتمال الجسمي والعقلي والرفاه الاجتماعي" [٣]، وبمعنى أخر أن الصحة هي حالة الخير التام اجتماعياً وبدنياً وعقلياً، وليست مجرد الخلو من الأمراض والعيوب[٤]، وهناك تعريف أخر أكثر واقعية وهو التعريف الذي يذهب إلى القول بان الصحة هي "عبارة عن حالة التطابق مع المستويات الصحية المتفق عليها وعلى كيفية قياسها والتي

---

(١) وزارة التربية، المديرية العامة للمناهج والوسائل التعليمية، تقرير عن الأهداف التربوية في القطر العراقي، بغداد، ١٩٨٦، ص٦.

(٢) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وثيقة عن المؤتمر الوطني للتعليم العالي والبحث العلمي المنعقد في بغداد للفترة من ٧ -٩/ شباط/٢٠٠١.

(3) United Nations: Social Change and Social Development Policy in Latin America, New York, 1970, p.256

(4) Donald, A.Readand walter H.Greene; Greative Teaching in Health. The Macmillan company Newyourk, 1971, P.4.

تختلف باختلاف المجتمعات " [١] ، لقد تقدمت الخدمات الصحية خلال المائة سنة الأخيرة بدرجة كبيرة. وقد أصبح جعل قيمة عالية للصحة والعلاج إحدى المؤشرات الرئيسية المتقدمة للتنظيم الاجتماعي والحضري [٢] ولهذا نجد أن الدول تهدف إلى توفير الخدمات الصحية لرعاياها لكي لا تجعل من هذه الخدمات بضاعة بأيدي المستغلين ولكي لا تسمح للنزاعات الشخصية بان تلعب دورها في عدم توزيع هذه الخدمات توزيعاً عادلاً ووضعها في الأماكن المطلوب وجودها فيها. ومن أمثلة هذه الخدمات إنشاء المستشفيات والمجمعات الصحية والمستشفيات ذات التخصصات المحددة كمستشفيات الأمراض الصدرية والعقلية ومستشفيات الأمراض المتوطنة[٣] ويتضح مما تقدم أن تقديم الرعاية الصحية للأفراد أمر لابد منه أي انه يعد حقاً طبيعياً من حقوقهم ذلك أن الإنسان في الواقع هو الأصل في تقديم العمل والإنتاج وعليه فان مردود التنمية يجب ان يكون من نصيبه وان يجعل حقاً من حقوقه لابد من منحه له، ومن هنا يتبين لنا وجود علاقة بين الصحة والتنمية الاجتماعية. وصحة الإنسان تساعده على التمتع بمباهج الحياة من جهة وعلى العمل والإبداع من جهة أخرى، ويرى بعض الدراسيين أن المستويات الصحية للأفراد تعتمد على عوامل رئيسية هي بيئة ومناخ المنطقة التي يوجد فيها ونوعية غذائهم، فضلاً عن نسبة انتشار الأمراض والأوبئة بينهم[٤].

ويؤكد الباحثون بان المستوى الصحي للأفراد ليس نتيجة من نتائج عمل وجهود الأطباء وخدمات المستشفيات ذلك أن الصحة تعد مسؤولية جماعية للأفراد داخل مجتمعاتهم وتكون النتيجة تحمل الأفراد ومجتمعاتهم مسؤولية وجود الأمراض وانتشارها بينهم[٥]، من ذلك يمكن أن نستنتج أن دراسة قطاع الصحة بوصفة احد قطاعات التنمية الاجتماعية في القطر المراد دراسته، توجب تناوله من جانبين:

- الجانب الوقائي
- الجانب العلاجي
- **الجانب الوقائي**

---

[١] رمسيس عبد العليم جمعة، التخطيط الصحي لمجتمع الاشتراكية والتنمية، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، سنة الطبع غير مذكورة، ص١١.

(2) Gallion, A.B. and Eisner, S.E., the Urban Pattern. D.van Nostr company, New York, 1975. p. 70.

[٣] احمد الخشاب وآخرون، الطريق الصعب طريق التنمية ، مكتب الوعي ، القاهرة، بدون تاريخ نشر، ص٢١١.

[٤] موسيس ديرهاكوبيان، حالة العراق الصحية في ربع قرن، مطبعة الاتحاد، بغداد، ١٩٤٨، ص١٧.

(٥) حسين عبد الواحد الشاعر، الطب الاجتماعي والأمراض المهنية، الدار القومية للطباعة، مصر، ١٩٧٥، ص٤٥.

هو الجانب الذي يسهم في حماية البيئة من التلوث الذي يؤدي إلى الإصابة بالأمراض، لذا فان اهتمامه يتركز في الحد من التلوث بتوفير المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي ومعالجة النفايات فضلاً عن مهامه الأخرى في الرصد الوقائي والتطعيم ضد الأمراض.

- **الجانب العلاجي**

ويشمل الخدمات التي تقدمها الأجهزة المختصة في المؤسسات الصحية والهادفة إلى معالجة الأفراد مما يعانون منه من أمراض مختلفة، وان جسور عمل الجانب الوقائي تمتد إلى الجانب العلاجي الذي يستوعب نطاق عمله توفير المؤسسات الصحية والأطباء والكوادر المساعدة ومستلزمات العلاج. وهذا يعني ان نتائج عمل قطاع الصحة تأخذ جانبين علاجياً ووقائياً تعبر عنها مؤشرات الصحة المعتمدة وهي عدد الإصابات بالأمراض ومعدلات الوفيات والعمر المتوقع[١]. ويعد العراق من الدول التي كانت تقترب من نواحي عديدة من الدول المتقدمة في ميدان تطوير القطاع الصحي. فقد كان هناك نظام صحي متطور وواسع الانتشار جغرافياً وقادر بشكل اعتيادي على تقديم خدمات صحية بمستوى عالٍ من التقنية، بحيث تتولى وزارة الصحة في هذا البلد تنظيم وإدارة الرعاية الصحية والقيام بها والإشراف عليها من خلال مؤسساتها التي تشتمل على المستوى الابتدائي أو الأولي كالمراكز الصحية المنتشرة ضمن حدود الرقعة الجغرافية لسكن المواطنين والمستوى الثاني والذي يتمثل بالمجتمعات الطبية الاستشارية والتي هي عبارة عن عيادات جامعة للأطباء الممارسين العاملين والاختصاصيين في مختلف فروع الطب في مكان واحد. ويقدم هذا المستوى الصحي الخدمات الصحية للمرض بعد إحالتهم من قبل عيادات المستوصفات الأولية المرتبطة بهذه المجتمعات.

أما المستوى الثالث فيتمثل بالمستشفيات العامة والتخصصية، وتعتبر هذه المؤسسات المركز الرئيسي لكل الخدمات الصحية، بحيث لا تقتصر وظيفتها على العلاج بل لها ثلاث وظائف أخرى هي تقديم الخدمات الوقائية للمواطنين، وتدريب العاملين في الميدان الطبي من أطباء وممرضات، فضلا عن إجراء البحوث في الطب والصحة مع تقديم الخدمات العلاجية للمرضى المحالين إليها من المجمعات الطبية الاستشارية إضافة إلى تعاملها مع الحالات الطارئة التي تستوجب الإحالة المباشرة من المراكز الصحية [٢] .

---

[١] جليلة عبد اللطيف علي، دور التطور الصحي في التنمية الاقتصادية مع الإشارة إلى حالة العراق للفترة من ١٩٧٠ -١٩٩٧، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٩٨، ص١٤٠.

[٢] جمعية الاقتصاديين العراقيين، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥، مصدر سابق، ص٨٧ -٧٩.

ثالثاً. الإسكان

بعد الحاجة إلى الطعام تأتي الحاجة إلى المأوى وتعد حاجة أساسية وجوهرية منذ أن بدأت حياة الإنسان بالتغير بحيث أصبح غير قادر على النوم في العراء. وقد استعمل الإنسان الكهوف والأكواخ المبنية من الأغصان والقصب ووسائل الوقاية من الرياح وما شابه ذلك. ولكن كل هذه لم تكن لتقدم له الحماية الكافية التي كان يطمح إليها. وأخيرا رأى في الحل التقني مبتغاه إذ تعلم الإنسان كيف يبني بيته من الخشب والحديد والاسمنت إلا ان الاستعانة بالإنجازات التقنية قد جعل المشكلة أكثر تعقيداً من سابقاتها [١]، ان المسكن المناسب والمطمئن لرغبات الإنسان ما يزال يعد أمتيازاً للأقلية إذ أن الأسعار التي تبنى بها هذه البيوت لا يتمكن عدد كبير من أفراد المجتمع من توفيرها[٢] ، ولغرض المحافظة على مستوى مقبول من الصحة والنظافة والعزلة (Privacy) لأفراد العائلة يتطلب ذلك أن العائلة المؤلفة من ثلاثة أشخاص مثلاً هم الأب والأم وطفل يتراوح عمره بين ٥ -١٥ سنة يحتاجون في الأقل لأربع غرف، إحداها للجلوس، وأخرى غرفة نوم رئيسية للوالدين، وغرفة نوم صغيرة للطفل، وفضلاً عن ذلك مكان للحمام والمرافق الصحية[٣]، ويمكن القول أن موضوع السكن هو بصورة أساسية قضية اقتصادية أو بالاحرى مجموعة من العناصر المتشابكة والمتداخلة من ثمن الأرض إلى تكلفة البناء إلى نفقات الصيانة والإدامة لذا فات البنايات الإسكانية تهدف إلى إعطاء صورة منع التشييد لأبنية ذات مستوى اقل من المستوى المطلوب، وحفظ الأبنية والبيوت في حالة جيدة من الصلاحية، كذلك منع الازدحام الشديد في البنايات المشيدة.

رابعا. الخدمات الإرتكازية

إن للخدمات الإرتكازية والمتمثلة بخدمات الماء والكهرباء، والنقل والمواصلات، والخدمات البريدية، دورا مهماً في حياة الفرد من خلال إسهامها في إشباع الحاجة الأساسية وتوفير عناصر إدامة الحياة واختصار الزمن اللازم لإنجاز العمل،ويعد هذا القطاع من القطاعات المهمة التي يمكن الاعتماد عليها في تقويم مسيرة التنمية الاجتماعية في قطر ما.

([1]) Bergel, Egon, Ernest; Urban Sociology McGraw Hill Book Company, Inc., New York, 1955, p431.

([2]) Helmer, john and eddington, neil, A. editors, urban man, the psychology of ur ban survival the free press, New York, 1973.

([3]) Quinn, James, A.; urban Sociology. American Book Company, New York, 1955, P.232

خامساً. الرعاية الاجتماعية

يعد العمل الاجتماعي أحد الأدوات الرئيسية التي تقوم عليها عملية التنمية الاجتماعية إذ يسهم هذا العمل في تغيير الواقع الاجتماعي وتمتين البنى الاقتصادية والسياسية ويسعى إلى تعميق الجوانب الإنسانية لعملية التنمية[١]، تقديم الرعاية الاجتماعية للطفولة وبعض الفئات الخاصة (كالمعوقين، وفاقدي الرعاية الأسرية، والمسنين). والقيام بالإصلاح الاجتماعي من خلال دور الإصلاح التي يوضع فيها مرتكبو الفعل الإجرامي بعد صدور الحكم القضائي بحقهم، فضلاً عن دور الملاحظة التي يودع فيها الإحداث من مرتكبي السلوك الأنحرافي.

وأما الجانب الثالث من نشاطات الرعاية الاجتماعية فيتمثل بالعمل والضمان الاجتماعي.

سادساً. الترويح

لم تعطَ معظم المجتمعات العناية الكافية لأمور الفراغ والترويح، وعلى الرغم من أهميتها المتزايدة في شحن وتحديد طاقات العمل والأنتاج عند الأفراد والجماعات وأثرها في تنمية الشخصية وصقل سماتها الايجابية وفعاليتها في تسلية المواطنين والترفيه عنهم وإزالة شعور الملل والهبوط النفسي الذي ينتاب الكثير منهم نتيجة تعقد الحياة وازدياد مشكلاتها وتحول عملياتها الاجتماعية إلى فعاليات روتينية تحكمها القوانين والأعراف والقيم الحضارية. ومشكلات الفراغ والترويح تتعلق بصورة ما بالزمن وكيفية تقسيمه والاستفادة منه[٢]. وبعد التعرف على ابرز قطاعات التنمية الاجتماعية نرى انه لابد من معرفة الانعكاسات التي يتركها تأخر إجراء التعداد السكاني في العراق على قطاعات التنمية الاجتماعية.

المبحث الرابع: أانعكاسات تأخر اجراء التعداد على التنمية في العراق

لا يمكن الحصول على إحصائيات سكانية دقيقة للعراق قبل الإحصاء السكاني لعام ١٩٣٥، والذي يعد أول إحصاء سكاني رسمي في العراق، أما الإحصاءات السكانية المتوفرة قبل هذه المدة فهي لا تعدو أن تكون تقديرات شخصية يعود أقدمها إلى عام (١٨٦٦) وهي تقديرات تنقصها الدقة، ولا يمكن قبولها على أنها إحصاءات موثوقة، واهم هذه التقديرات المعروفة هي تقديرات القناصل البريطانيين الذي كانوا يبعثون بها إلى حكوماتهم[٣] .

ولا يخفى على الباحثين في هذا المجال أن العراق شهد إلى يومنا هذا (سبعة) تعدادات أو إحصاءات سكانية بدأً من عام ١٩٣٥ وانتهاءً بعام ١٩٩٧، ولم يجري إحصاءات موثقة منذ

---

(١) محمد رؤوف سعيد، دور وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في حركة التنمية، مجلة النفط والتنمية، مجلد ١٣، العدد ٣-٤، بغداد ، ١٩٨٨، ص١٤٩.

(٢) إحسان محمد الحسن، الفراغ ومشكلات استثماره ، دار الطليعة، بيروت ،١٩٨٦، ص٩.

(٣) عبد الحسين زيني، وآخرون، الإحصاء السكاني ، دار الكتب للطباعة والنشر ، بغداد، ١٩٨٠، ص ٥٧.

ذلك الوقت _أي عام ١٩٩٧_ بسبب الظروف الاستثنائية للبلد بل اعتمد على الإسقاطات السكانية التي عادة ما تكون عرضة للكثير من الأخطاء،وتعد الإحصاءات الأربعة (١٩٤٧_١٩٥٧_١٩٦٥_١٩٧٧) قد استخدمت نتائجها للأغراض الإدارية لفترة طويلة تقارب ٣٠ عاماً [١].

الجدول رقم (١) يبين حجم سكان العراق وفقا للتعدادات السكانية للاعوام (١٩٣٥_١٩٩٧) [٢]

سنوات التعداد	حجم السكان بالمليون	معدل النمو السكاني
1935	2.897	1.3
1947	4.220	1.9
1957	7.847	3.1
1965	11.124	3.3
1977	15.58	3.5
1987	17.890	4.1
1997	20.536	2.9

الشكل رقم (١) يبين النمو السكاني في العراق للمدة (١٩٣٥_١٩٩٧)

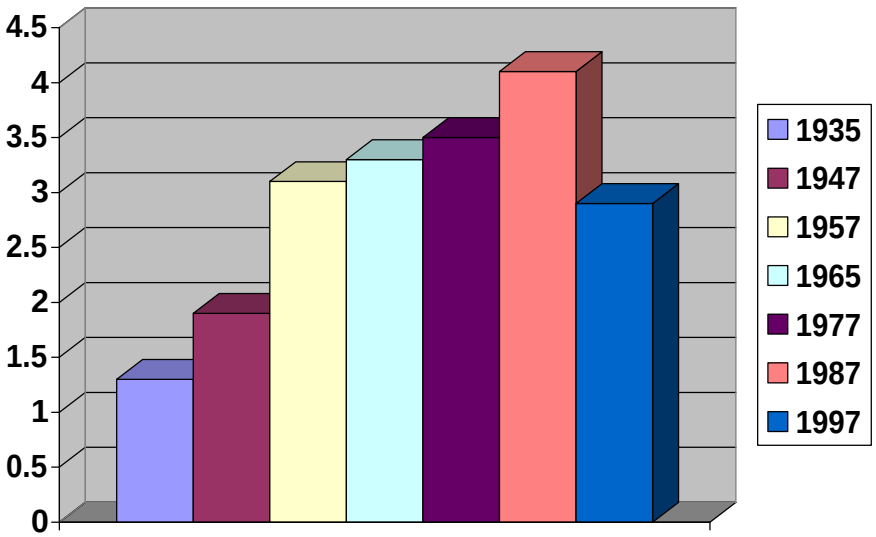

(١) فراس عباس فاضل ألبياتي ، أبعاد قصور البيانات السكانية على التخطيط والتنمية في العراق، مجلة شؤون اجتماعية (مقبول للنشر)، جامعة الشارقة ، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١١.

(٢) جمهورية العراق، وزارة التخطيط ، مسح الأحوال المعيشية في العراق٢٠٠٦، بغداد ،٢٠٠٦، ص٧٨.

فمنذ عام ١٩٩٧ لم يُجرِ العراق تعدادا سكانيا وأخذت الحكومة تعتمد على (التخمين الإحصائي أو الإسقاط السكاني)[١]، لمعرفة حجم سكان العراق للأعوام التي تلت عام ١٩٩٧، القابل للأخطاء في رسم بعض الخطط دون مراعاة النمو الحقيقي لسكان المجتمع، فضلا عن التركيب النوعي والتركيب الجنسي لسكان المجتمع، لان التعداد (بصورته الدقيقة والعلمية الحديثة)، أكثر العمليات الإحصائية دقة في بيان حجم السكان ونموه وصفاته وتوليفته.ويمكن من وجهة نظرنا أن نخلص إلى أسباب تأخر التعداد السكاني في العراق إلى عوامل عديدة أهمها:

١. احتلال العراق عام ٢٠٠٣ من قبل القوات الأمريكية ومن ثم تغيير النظام السياسي فيه.

٢. بما ان العراق يعتمد الخطة العشرية في إجراء التعدادات السكاني (كل عشرة سنوات) فكان من المفروض ان يلجا العراق إلى إجراء تعداد سكاني عام ٢٠٠٧، إلا ان الظروف السائدة آنذاك كانت عاملا معيقا لإجراء التعداد السكاني، وخاصة التدهور الأمني الذي شهده العراق في تلك المدة.

٣. عدم التهيئة لإجراء التعداد بكافة متطلباته، وانشغال الحكومة بالأمور السياسية مهملة الأمور السكانية والتخطيطية .

٤. الصراع السياسي في العراق حال دون لجوء العراق الى تعداد سكاني .

هذه العوامل وأخرى غيرها كانت سببا في تأخر التعداد السكاني في العراق ومن ثم اثر سلبا في الواقع التخطيطي والتنموي في العراق مما شكل قصورا في البيانات السكانية ، إن اعتماد العراق على الإسقاط السكاني والتخمين السكاني في بيان حجم السكان أوقعه في القصور في جمع المعلومات الدقيقة مما انعكس سلبا على خطط ومشاريع التنمية فيه، فمثلاً نلاحظ ارتفاع معدلات البطالة في العراق بسبب قلة فرص العمل وسوء التخطيط التنموي وذلك لعدم دقة الإحصائيات السكانية لبيان حجم القوى العاملة في العراق، ومثال أخر نلاحظ في تقارير وزارة التربية مثلا أنها تبني المئات من المدارس سنويا إلا إننا نجد أطفالنا يفرشون الأرض في الحصة التعليمية، ونلاحظ أن ما يزيد عن (٦٠) طالبا في صف واحد لا يسع إلا لـــ(٣٠) طالبا، ولأسباب عديدة عجز العراق عن إجراء تعداد سكاني على وفق مواصفات عالمية عالية الجودة تمثلت (الانفلات الأمني، وتعرض الكثير من الكوادر المتخصصة لإجراء العملية التعدادية إلى القتل، فضلا عن تخوف الناس من عملية جمع البيانات وذلك لعدم إيمانها

---

(١) نقصد بالتخمين السكاني هو نوع من انواع التقدير الافتراضي لحجم السكان معتمدا على التعدادات السابقة، اما الاسقاط السكاني فهو عملية حسابية لقياس حجم السكان من خلال الرجوع الى تعداد سابق وحجم النمو بين التعدادين .

بالجهة الجامعة للبيانات) [١]. ومن ثم صنف العراق في مقدمة الدول التي تعاني قصورا في البيانات السكانية بسبب تأخر التعداد السكاني والاعتماد على التخمين الإحصائي ،إن تأخر التعداد السكاني في العراق أدى الى لجوء منظمات ومؤسسات حكومية وغير حكومية محلية وعالمية إلى إصدار إحصاءات تخمينية سكانية تختلف فيما بينها في إحصاءاتها مما شكل عائقا بوجه الباحثين والمختصين في رسم خطط التنمية فنلاحظ في الجدول التالي بعض تلك الإحصاءات :

الجدول رقم (٢) يبين الحجم سكان العراق وفقا لبعض التقارير للمدة ٢٠٠٠ـ٢٠١٠ [٢]

السنوات	الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات	بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق	برنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة	منظمة الصحة العالمية
2000	22.234	20.991	20.098	21.231
2005	25.352	23.444	24.212	23.321
2010	31.126	27.211	26.142	28.111

بات واضحا انعكاسات تأخر التعداد السكاني في الواقع التنموي من خلال القصور الواضح في عملية التنمية بكافة أنواعها (الاجتماعية، والاقتصادية، والبشرية) وفي أدناه موجزا مفصلا عن انعكاسات تأخر التعداد على قطاعات التنمية.

أولا : التعليم

مازالت مؤشرات التعليم في العراق لا تتناسب والطموح، اذ ان عجز التقدير الحقيقي لعدد السكان المستحقين للتعليم شكل قصورا في تقديم خدمات التعليم فمثلا مازالت الكثير من المدن والضواحي والأرياف بحاجة الى إنشاء مدارس جديدة ، ومازالت الكثير من المدن تحتوي على جامعة واحدة على الرغم الزيادة السكانية هذا كله سببه تأخر التعداد ومعطياته الديموغرافية .

---

(١) فراس عباس فاضل ألبياتي ، السياسة السكانية في العراق ، مجلة دراسات اجتماعية، العدد ٢٨ ، بيت الحكمة ، العراق ، ٢٠١٢، ص٨٩.

(٢) انظر كل من : الجهاز المركزي للإحصاء والمعلومات ، التقرير السنوي للتنمية البشرية، ٢٠٠٥، حالة سكان العراق ٢٠١٠،.

ثانياً. الصحة

إن الوضع الصحي للسكان في العراق لم يتحسن خلال العقود الأخيرة بسبب الحروب والحصار الاقتصادي ودمار البنى التحتية والتي أدت الى تراجع كبير في القدرات البشرية والتمويلية والفنية لقطاع الصحة فضلا عن ذلك فان التدهور الصحي والبيئي وتراجع الإمكانات الاقتصادية للفرد العراقي أدى إلى ارتفاع معدل الوفيات وسوء الخدمات الصحية، لذلك فإن معالجة هذا القطاع تحتاج إلى وضع سياسات صحية طموحة تهدف إلى رفع مستوى القطاع الصحي وارتفاع مستوى الخدمة الصحية المقدمة لأفراد السكان ولتحقيق ذلك لابد من توفر مؤشرات إحصائية دقيقة تستطيع تسليط الضوء على الواقع الصحي الحالي والواقع الصحي الطموح والمطلوب مستقبلاً، وعلى الرغم من تحقيق بعض الانجازات خلال السنوات القليلة الماضية، لا يزال القطاع الصحي يواجه الكثير من المشكلات والتحديات بسبب الظروف الاستثنائية التي مر به المجتمع العراقي وقد انعكس فقر الأوضاع الصحية للسكان بشكل سلبي على فاعلية وإنتاجية قوة العمل لعموم البلد،وظل نظام الرعاية الصحية في العراق يعاني من عجز كبير في التمويل، انعكس بشكل مباشر في طبيعة الخدمات المقدمة وشح المستلزمات الطبية وعدم كفايتها إلى جانب تحديات أخرى تتعلق بعدم استغلال تكنولوجيا المعلومات في القضايا الطبية[١].

ثالثاً. الإسكان

أشارت نتائج المسح الاجتماعي لعام ٢٠٠٨[٢]، الى ان هناك عجزا واضحا في الحصول على سكن لائق للكثير من الأسر العراقية، فتأخر التعداد في توفير بيانات تتعلق بحجم الاسرة شكل عائقا في عملية التخطيط والتنمية السكنية فمازالت نسبة كبيرة من الأسر العراقية عاجزة عن توفير سكن ملائم لأفرادها .

رابعا. الخدمات الإرتكازية

إن تأخر التعداد ألقى بظلاله على الواقع الخدمي او (الخدمات الإرتكازية) والمتمثلة بخدمات الماء والكهرباء، والنقل والمواصلات، والخدمات البريدية، التي تلعب دورا مهماً في حياة الفرد، فمع زيادة حجم السكان والقصور في معرفة حجم هذه الزيادات السنوية وحجم

(١) اللجنة الوطنية للسياسات السكانية ، حالة سكان العراق ٢٠١٠، بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان مكتب العراق ، ٢٠١١، ص٢٧.

(٢) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق لعام ٢٠٠٧، بغداد، ٢٠٠٨، صفحة ٨٨

متطلبات السكان من هذه الخدمات لإشباع حياتهم بسبب تأخر التعداد اثر على واقع التنمية في هذا القطاع الذي ما زال يعاني الإهمال والقصور في سد حاجات السكان فمازال العجز في الماء والكهرباء والواقع الترفيهي واضحا لسكان العراق .

خامساً. الرعاية الاجتماعية

لم تكن خطة الرعاية الاجتماعية شاملة لكل سكان المجتمع المحتاجين وذلك يعود لأسباب عديدة أهمها تأخر التعداد السكاني ، وبما ان التعداد السكاني يعطي المعطيات الحقيقية لحجم السكان المحتاجين للرعاية الحقيقة فان تأخر التعداد انعكس سلبا على واقع الرعاية الاجتماعية في العراق ، فمازال الكثير من الآسر المطلقة والمترملة غير مسجلة في شبكة الرعاية الاجتماعية ومازال الكثير من السكان الفقراء لا يجدون القوت اليومي لإشباع حاجاتهم الأساسية كالغذاء والشراب والدواء فتأخر التعداد حرم الكثير من السكان من الرعاية الاجتماعية التي يستحقونها للعيش الرغيد.

سادساً. الترويح

لم تقتصر أبعاد تأخر التعداد السكاني على الأحوال الاجتماعية والاقتصادية لسكان العراق فحسب، بل تعدت ذلك إلى أبعاد أخرى فمثلا مازال الواقع الترفيهي من المنشات ،وأماكن الترويح والترفيه تعاني من نقص شديد في سد حاجات السكان لذا نرى الازدحام السكاني في هذه الأماكن تجعل منها عاملا سلبيا على راحة السكان الذين يزورونها لأجل الراحة والترفيه، فالجهل بالحجم الحقيقي لسكان المجتمع يعرقل مشاريع الترفيه اللازمة لسكان المجتمع وسد حاجات السكان المتنامية ، فالقصور واضح في هذا القطاع بسبب تأخر التعداد وعدم التعرف المطلق بحجم السكان الحقيقي ينعكس بذلك على واقع هذا القطاع في سد حاجات سكان المجتمع .

ويمكننا أن نخلص إلى أهمية التعداد ومدى أبعاده التنموية في المخطط الاتي .

الشكل رقم (٢) يبين العلاقة بين التعداد السكاني وقطاعات التنمية

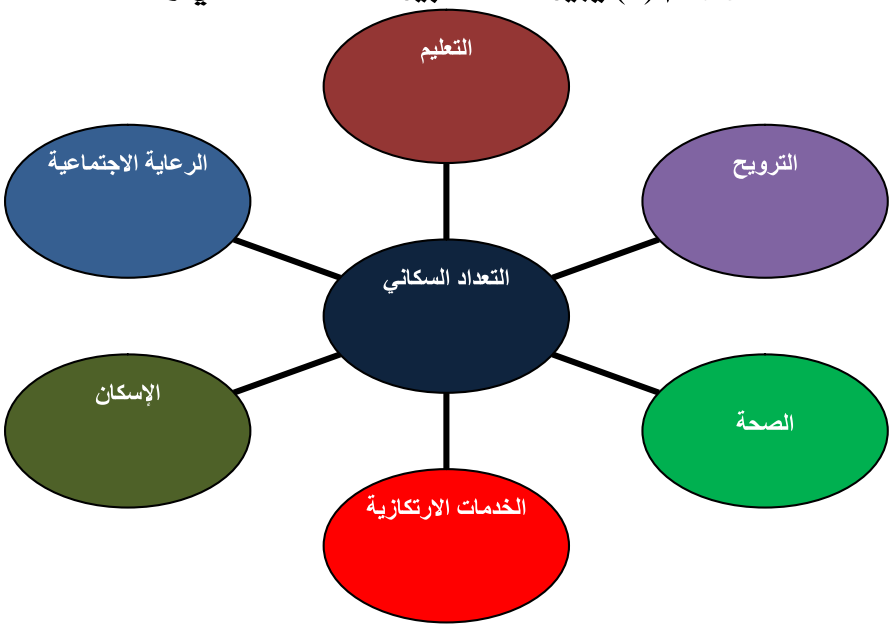

المبحث الخامس : النتائج والتوصيات والمقترحات.

١ـ أهم النتائج

من خلال ما تقدم يمكن أن نلخص ابرز نتائج البحث بما ياتي :

١. هناك علاقة وثيقة بين التعداد السكاني وقطاعات التنمية .

٢. تأخر التعداد السكاني في العراق اثر قطاعات التنمية بشكل أعاق المخططين على تقدير الحجم الحقيقي لاحتياجات السكان بسبب عدم الإحصاء الدقيق لهؤلاء السكان من حيث العدد والخصائص التي يتميزون بها.

٣. ان ابرز قطاعات التنمية الاجتماعية تاثرا هو قطاع التعليم فما نلاحظه من تكدس اعداد الطلبة في المدارس وقلة عدد المدارس وعدد الصفوف الدراسية فضلا عن عدم وجود تناسب بين أعداد الطلبة الى أعداد المعلمين يمكن إيعاز ذلك الى عدم وجود التعداد السكاني الذين يكون احد الركائز المهمة للتخطيط المستقبلي في هذا القطاع .

٤. أما قطاع الصحة والذي تأثر هو الأخر بعدم إجراء التعداد السكاني حيث ما نلاحظه من عدم كفاية المؤسسات الصحية والقصور في تغطيه خدماتها لاغلبية السكان وعدم كفاية الأسرة وقله عدد الأطباء الى عدد السكان ادى بدوره الى إيجاد نوع من الخلل في الخدمات الوقائية والعلاجية الخاصة بالقطاع الصحي وهذا ما جعل البعض من السكان يلتجؤون ال المستشفيات الأهلية أو الى السفر خارج العراق للحصول على تلك الخدمات العلاجية ، وان القصور في توفر الأعداد الحقيقية للسكان أدى إلى تأخر الخدمات التشخيصية فنلاحظ ان الفرد الذي يرغب في الحصول على خدمات فحص الرنين

المغناطيسي أو فحص المفراس قد ينتظر مدة تطول شهرا بأكمله لتعيين دوره في الفحص، السبب في راينا يعود الى عدم امتلاك القائمين على التخطيط في القطاع الصحي لحجم النمو السكاني والزيادة السكانية الحاصلة والمحصورة بين التعدادين السابقين والتعدادين الواجب إجرائهما ، فضلا عن معاناة الكادر الطبي من الزخم العددي لحجم المرضى بسبب عدم وجود موازنة بين حجم السكان وعدد الأطباء .

٥. أما بخصوص قطاع الإسكان فقد اشارت التقديرات الى حاجة العراق إلى ثلاثة ملايين وحدة سكنية وعند العودة لهذا الرقم نرى أن صدوره جاء بناءً على تخمينات وليس اعتمادا على تعدادات اجريت في مواعيدها وخصوصا ونحن نلمس تنامي ظاهرة المساكن العشوائية التي ادت الى وجود اعداد كبيرة من السكان الذين لا تملك الدولة صورة عن أعدادهم الحقيقية يسكنون في مناطق غير مؤهلة مما شكل مشكلة للدولة في تقديم الخدمات لهؤلاء بل بدؤوا ينافسون سكان الإحياء النظامية في الخدمات التي تقدم لتلك الأحياء .

٦. وهنالك قطاع قد تأثر بتأخر اجراء التعداد السكان الا وهو قطاع الرعاية الاجتماعية فلا زالت الدولة لا تملك صورة حقيقية عن اعداد المحتاجين لخدمات الرعاية الاجتماعية ولا سيما ذوي الاحتياجات الخاصة والمحتاجين لخدمات شبكة الحماية الاجتماعية لان تاخر التعداد لم يعط صورة عن السكان بشكل عام وذوي الاحتياجات الخاصة الذين هم جزء من سكان العراق فالمطلع على استمارة التعداد يجد ان الحقول التي تكون منها الاستمارة يمكن ان تعطي صورة حقيقية عن سكان البلد خصوصا اذا ماتم اتباع الوسائل التقنية الحديثة في تفريغ وتحليل بيانات التعداد السكاني .

٧. ان قلة الخدمات في قطاع الخدمات الارتكازية المتمثلة بالماء الصافي وخدمات الكهرباء والهاتف والصرف الصحي والتي هي خدمات ذات تماس مباشر بحياة الأفراد فالكثير من المناطق محرومة من هذه الخدمات أو تعاني من محدوديتها وهذا يعود برائينا الى عدم وجود التعداد الحقيقي الذي يبين عدد السكان الساكنين الإحياء وحجم الخدمات التي يخطط لتوفيرها لسد حاجة العدد الحقيقي لسكان تلك الأحياء.

٢ـ التوصيات

توصل البحث الى توصيات ونترك تنفيذها الى الجهات المسؤولة في المجتمع، ويمكن ايجازها: -

١. ضرورة إيجاد نوع من التوافقات بين المسؤولين حول إجراء التعداد السكاني لنعطي صورة عن الواقع الحقيقي لسكان المجتمع العراقي.

٢. على الجهات الحكومية اجراء عملية التعداد ولا سيما الجهاز المركزي للإحصاء لتحديث استمارات التعداد السكاني تضمين حقولها بعض المتغيرات التي يمكن ان تعطي صورة ادق عن خصائص السكان.
٣. المطالبة الدولية بالدعم الفاعل لعملية اجراء التعداد من خلال زج الكوادر الوطنية في دورات تاهيلية وقيام المنظمات الدولية بالاشراف على عملية التعداد لضمان دقته وكفائته بالوصول إلى الاهداف المتوخاة من إجرائه.

٣. المقترحات

١. نقترح ان يتم استغلال التقنية الحديثة في تفريغ البيانات السكانية الناتجة عن عمليات التعداد ليتسنى للجهات الرسمية تكوين ملفات خاصة عن كل فرد يمكن ان يسهم في توفير الخدمات لهذا الفرد وبشكل افضل وبنوعية وجودة عالية تضمنان نوع من العدالة الاجتماعية .
٢. لابد ان تأخذ وسائل الاعلام دورها في عرض برامج توعية حول اهمية التعداد السكاني.
٣. نقترح اجراء حوارات وحلقات نقاشية حول الموضوع تهتم به الكثير من الجهات ومنظمات المجتمع المدني.

المصادر

١. إحسان محمد الحسن، الأسس العلمية لمناهج البحث العلمي، دار الطليعة، بيروت، ١٩٨١.

٢. إحسان محمد الحسن، الفراغ ومشكلات استثماره ، دار الطليعة، بيروت ،١٩٨٦

٣. إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع، دراسة تحليلية في النظريات والنظم الاجتماعية، جامعة بغداد، بغداد، ١٩٨٨.

٤. احمد الخشاب وآخرون، الطريق الصعب طريق التنمية ، مكتب الوعي ، القاهرة، بدون تاريخ نشر

٥. احمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٧٨.

٦. الأمم المتحدة تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠ نيويورك .

٧. جليلة عبد اللطيف علي، دور التطور الصحي في التنمية الاقتصادية مع الإشارة إلى حالة العراق للفترة من ١٩٧٠ -١٩٩٧، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٩٨.

٨. جمعية الاقتصاديين العراقيين، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥.

٩. جمهورية العراق، وزارة التخطيط ، مسح الأحوال المعيشية في العراق٢٠٠٦، بغداد ،٢٠٠٦.

١٠. حسين عبد الواحد الشاعر، الطب الاجتماعي والأمراض المهنية، الدار القومية للطباعة، مصر، ١٩٧٥.

١١. رمسيس عبد العليم جمعة، التخطيط الصحي لمجتمع الاشتراكية والتنمية، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، سنة الطبع غير مذكورة.

١٢. طه حمادي الحديثي ، جغرافية السكان ، ط٢، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ٢٠٠٠.

١٣. عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي، مكتبة القاهرة، القاهرة، ١٩٧١.

١٤. عبد الحسين زيني، وآخرون، الإحصاء السكاني ، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٨٠.

١٥. عبد علي الخفاف، ومحمد احمد عقله المؤمني، الأطلس الديموغرافي للوطن العربي، مؤشرات عام ٢٠١٠، دار عمان –الأردن،١٩٩٦.

١٦. فراس عباس فاضل ألبياتي ، أبعاد قصور البيانات السكانية على التخطيط والتنمية في العراق، مجلة شؤون اجتماعية (مقبول للنشر)، جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١١.

١٧.فراس عباس فاضل ألبياتي ، السياسة السكانية في العراق ، مجلة دراسات اجتماعية، العدد ٢٨ ، بيت الحكمة ، العراق ، ٢٠١٢.
١٨.فراس عباس فاضل البياتي ، علم اجتماع السكان ، دار الجيل للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠١٢.
١٩.فراس عباس فاضل ألبياتي، مورفولوجيا السكان _ موضوعات في الديموغرافيا_، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، لبنان، ٢٠٠٩.
٢٠.اللجنة الوطنية للسياسات السكانية ، حالة سكان العراق ٢٠١٠، بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان مكتب العراق ، ٢٠١١.
٢١.محمد رؤوف سعيد، دور وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في حركة التنمية، بحث منشور في مجلة النفط والتنمية، مجلد ١٣، العدد ٣ -٤، بغداد ، ١٩٨٨.
٢٢.مراد وهبة، المعجم الفلسفي، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٦٦.
٢٣.مليحة عوني القصير، ومعن خليل العمر، المدخل الى علم الاجتماع ،مديرية دار الكتب للطباعة والنشر _ بغداد، ١٩٨١.
٢٤.موسيس ديرهاكوبيان، حالة العراق الصحية في ربع قرن، مطبعة الاتحاد، بغداد، ١٩٤٨.
٢٥.نادر فرجائي، عن البشر والتنمية في الوطن العربي، المستقبل العربي، السنة الحادية عشر، العدد ١١٣، تموز / يوليو ١٩٨٨ .
٢٦.نوما ماك آرثر، المدخل للإحصاء السكاني ، ترجمة : عبد الحليم القيسي،وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، ١٩٨١.
٢٧.وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق لعام ٢٠٠٧، بغداد، ٢٠٠٨.
٢٨.وزارة التربية، المديرية العامة للمناهج والوسائل التعليمية، تقرير عن الأهداف التربوية في القطر العراقي، بغداد، ١٩٨٦.
٢٩.وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وثيقة عن المؤتمر الوطني للتعليم العالي والبحث العلمي المنعقد في بغداد للفترة من ٧ -٩/ شباط/٢٠٠١.

30. United Nations: Social Change and Social Development Policy in Latin America, New York, 1970.
31. Asher, Robert, E. and others; Development of the Emerging countries, An Agenda for Research; the Brookings Institution, Washington, D.C. 1962.

32. Bergel, Egon, Ernest; Urban Sociology McGraw Hill Book Company, Inc., New York, 1955.
33. Donald, A.Readand walter H.Greene; Greative Teaching in Health. The Macmillan company Newyourk, 1971.
34. Gallion, A.B. and Eisner, S.E., the Urban Pattern. D.van Nostr company, New York, 1975.
35. Helmer, john and eddington, neil, A. editors, urban man, the psychology of ur ban survival the free press, New York, 1973.
36. Quinn, James, A.; urban Sociology. American Book Company, New York, 1955.
37. Smelser, Neil, J.; Sociology: An Introduction, Jon Wiley and sons, Inc. New York, 1973.
38. United Nations; Social Development, in Asia…. Retrospect and Prospect; New York, 1971, P.38.

This document was created with Win2PDF available at http://www.daneprairie.com.
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.